

الوقف الكافي عند القسطلاني (٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال

الباحث: مصطفى عباس نجم

أ.د. حامد ناصر الظالمى

□ جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

يُعالجُ هذا البحثُ موضوعينِ مهمينِ من الموضوعاتِ المرتبطةِ بدراسةِ النصِّ القرآنيِّ ألا وهما (الوقف الكافي - والتوجيه النحوي)، وبيان بعض مواضع الوقف الكافي التي حدّدها القسطلاني في كتابه (الوقف والابتداء)، وما لهذا الوقف من أثرٍ بارزٍ في توجيه الأفعال، ومدى تأثيره في تعدد الأوجه الإعرابية المُحتملة للفعل الموقوف عليه أو المُبتدأ به، وللنحويين في كل موضعٍ منها توجيهٌ إعرابيٌّ مُعينٌ يختلف باختلاف القراءة القرآنية للفعل وتعددتها، مما يُضفي على النصِّ القرآنيِّ معاني جديدةً وتقديرَاتٍ إعرابيةً مُتعددة .

الكلمات المفتاحية : الوقف الكافي ، التوجيه ، الفعل

Sufficient Pause in Al Qastalani (923 A H) and its Role in the Grammatical Verb Orientation

Researcher : Mustafa Abbass Najim

Prof.Dr. Hamid Nassir Al Dhalimy

Dept. of Arabic language , College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

The current research deals with two topics directly related to the study of Quran: Sufficient pause and Grammatical Orientation. The research also shows some places identified by Al Qastalani in his “ Pause and Start”, and how this type of pause affect s the verb Orientation as well as its role in showing the multi-facets of possible parsing for verbs being paused upon or started with. Grammarians have different parsing views which depend on the type of Quranic reading for those verbs. This, of course, adds extra meanings and considerations to verbs in Quran in relation to multi-parsing practices.

Key words: sufficient pause, orientation, verb .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين ، ومن والاهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

القسطلاني (٩٢٣هـ)، عالمٌ جليلٌ متبحرٌ ، ذو شهرةٍ طائلةٍ بين الناس في عصره ، له مصنفاتٌ علميةٌ عديدة في علوم شتى ، ومن هذه العلوم التي نالت عنده اهتماماً، علمُ الوقفِ والإبتداء، حيث أفرَدَ له كتاباً مستقلاً كاملاً، بيّن من خلاله مواضع الوقف والإبتداء في القرآن الكريم، بحسب أقسام الوقف لديه، ومن هذه الأقسام (الوقف الكافي)، وإن لهذا الوقف أثراً بارزاً في التوجيه النحوي وتعددته لاسيما في توجيه الأفعال، ويتباين هذا الأثر تبعاً لموضع الوقف وبيان نوعه ووقوع الفعل في الآية القرآنية، وكذلك بحسب نوع الفعل وصيغته، والقراءة التي يُقرأ بها، وما لهذا الوقف من تأثير في توجيه الفعل، وسيسلطُ البحثُ الضوءَ على مفهوم الوقف الكافي في (اللغة والاصطلاح)، ومن ثمّ بيان معنى التوجيه النحوي (لغةً واصطلاحاً) ، وبعد ذلك يُعرّجُ إلى عرض بعض المسائل التي حدّدها القسطلاني في هذا النوع ، والتي فيها أثرٌ واضحٌ للوقف الكافي في توجيه الفعل ، فلكل موضعٍ منها توجيهٌ إعرابيٌّ معين، يختلف تبعاً لاختلاف القراءات القرآنية المُحتملة في الفعل الموقوف عليه أو قبله، وما يتبعه من تغييرٍ في المعنى والإعراب، وتعدّد الآراء والتقديرات النحوية ، وهذا كله متعلّقٌ بمعنى الآية، والتي يتم من خلالها تحديد حكم الوقف وموضعه ، والذي بدوره يؤثّرُ تأثيراً مباشراً في تغيير التوجيه الإعرابي للفعل .

الوقف الكافي لغةً : قال ابنُ فارس (٣٩٥هـ) : ((الكاف والفاء والحرفُ المُعتلّ ، أصلٌ صحيحٌ ، يدلُّ على الحَسْب ، الذي لا مُستزادَ فيه ، ويُقال كفاك الشيءُ يكفيك))^(١) ، وجاء في لسان العرب : ((كَفَّ الشيءُ يَكْفُهُ كَفّاً : جَمَعَهُ ، وأصلُ الكَفِّ : المَنع ، ومن هذا قيلَ لطرفِ اليد: كَفٌّ ؛ لأنها يُكَفُّ بها عن سائرِ البدنِ))^(٢) ، والكافي اسمٌ مشتقٌّ جاء على صيغة اسم فاعل من الفعل (كَفَّى) ، ومعناه : الذي يُغنيك عن غيره، ويكفيك عنه^(٣) .

أمّا في الاصطلاح : فقد عرفه أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) قال: ((إعلم أنّ الوقفَ الكافي، هو الذي يحسُن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده غير أنّ الذي بعده مُتعلّقٌ به من جهة المعنى دون اللفظ))^(٤)، وعرفه الزركشي (٧٩٤هـ): أنه الوقف الذي ينقطعُ معه اللفظ ، ويبقى مُتعلّقاً في المعنى، فيمكن الوقف على اللفظ والإبتداء بما بعده^(٥) ، وقال ابنُ الجزري (٨٣٣هـ) : إن الوقفَ الكافي سُمِّيَ بهذا الاسم ؛ لأنه يُكتفى به عما قبله وإن كان له تعلّقٌ ، فلا يخلو هذا التعلّق من أن يكون من جهة المعنى فقط، واستغناء ما بعده عنه^(٦) ، فيُلحظُ أن معناه اللغوي قريبٌ جداً من المعنى الاصطلاحي، فالوقفُ الكافي هو الذي تنقطعُ معه القراءة،

الوقف الكافي عند القسطلاني (٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال —

وفصل اللفظ الواقع بعد موضع الوقف عما قبله من جهة اللفظ فقط؛ لتمام الإعراب ، فيكفّه عما سبقه لفظاً؛ لعدم ارتباطه به، وإن كان متعلقاً به من جهة المعنى .

وذكر القسطلاني (٩٢٣هـ) أن الوقف الكافي ((هو كالتّمام في جواز الوقف عليه ، والإبتداء بتاليه ، ويكثر في الفواصل كغيرها))^(٧)، ويمكن أن يقع هذا الوقف في وسط الآي، نحو قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ۖ﴾ [١٠٠] [الفتح: ٩]، الوقف على هذا الموضع كاف؛ إذ إن الضمير الهاء يعود للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ويمكن الابتداء: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، ويكون تقدير الهاء لله عزّ وجلّ^(٨)، فالكلام الواقع بعد موضع الوقف، وإن كان منقطعاً من ناحية الإعراب، إلّا أنه متعلق بما قبله من ناحية المعنى، ((وكذلك كل كلام قائم بنفسه، مستغن بعامل ومعمول فيه، يُفيد معنى يُكتفى به فالوقف عليه كاف، ويسمى أيضاً هذا الضرب مفهوماً، وتفاضله في الكفاية كتفاضل التّام سواء))^(٩) .

وللقراءة أثرٌ في تحديد حكم الوقف وموضعه، قال ابن الجزري (٨٣٣هـ) إنه يمكن أن يتقدّر حكم الوقف كافياً على تقدير قراءة ، ويكون موضع الوقف موصولاً على أخرى، كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَّكُمْ ۖ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فمن قرأ الفعل (ويكفر) بالرفع ، يمكن أن يقف على قوله: (فهو خير لكم)، ومن جزم الفعل لم يقف^(١٠) ، فللقراءة والإعراب تأثير بارز في تحديد حكم الوقف وموضعه، فبه تتضح المعاني ويفهم النص القرآني، وبمعرفة يُزال اللبس والغموض، ومن المواضع التي يكون فيها أثرٌ للوقف الكافي على توجيه الفعل، على إعراب وقراءة، غير كافٍ على آخر، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ ۖ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ ۖ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فَمَنْ قرأ الفعل (فيغفر)، و(يعذب) بالرفع ، كان موضع الوقف على (يُحاسبكم به الله) كافياً، ويكون حكم الوقف حسناً على قراءة مَنْ جزم الفعل (فيغفر)^(١١)، وهذا بدوره له تأثير في تعدد التوجيه الإعرابي للألفاظ الموقوفة عليها أو قبلها، وتغيير المعنى، ((ومن ثمّ كان لازماً لمن يدرس الوقف أن يكون ملماً بوجوه الإعراب المختلفة ، وما يستوجبها كلّ وجه من وقف في القراءة عند موضع معين ، بل أن من المشتغلين بعلوم القرآن من اتخذ من الإعراب والفصائل النحوية مقياساً لبيان مواضع الوقف))^(١٢) .

وذكر الحصري أنه يمكن وصل الكلام بعضه ببعض، لبيان المعنى ، قال: ((ولا يتعين الوقف على الكلمة التي يعتبر الوقف عليها كافياً ، بل يجوز وصلها بما بعدها نظراً للتعلق المعنوي بينهما ، وإن كان الوقف عليها أولى من وصلها بما بعدها باعتبار تمام الكلام ، وعدم تعلقه بما بعده لفظاً))^(١٣) .

فمن خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي للوقف الكافي ، يتضح أنه وقف يكفّ عنده اللفظ الواقع بعد موضع الوقف من ناحية التعلق اللفظي؛ لتمام الإعراب، ويبقى ارتباطه من ناحية المعنى ، وإن للوقف بصفة عامة عند القسطلاني، والكافي على وجه الخصوص - صلة وثيقة بالتوجيه النحوي، فالوقف يقنّده المعنى ويحكمه التركيب في إيصال ذلك المعنى، وبه تتحصل استراحة القارئ، ولهذا أثر بارز في فهم النص القرآني، وبيان الحكم الإعرابي للكلمة الموقوفة عليها أو قبلها ، فيكون لها إعراب مغاير ما لو وصل الكلام

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال —

لذلك يتعدد التوجيه النحوي للفعل بحسب تقدير النحويين لموضع الوقف، ومن هنا لابد من بيان معنى التوجيه النحوي، فقد جاءت دلالاته في **اللفظة**: إنه مصدرٌ للفعل الثلاثي المضعف (وجه) ((والجمع أوجه ووجوه، ووجه الكلام السبيل الذي تقصده به... شيءٌ موجه إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف...، ويُنقل: خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهاً، إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه))^(١٤)، فهو يدل على وضع الشيء، أو إعراب اللفظ باتجاه معين ليصبح معلوماً وواضحاً.

أما دلالاته **الاصطلاحية**: فقد أدرجه السكاكي (٥٦٢٦هـ) ضمن باب البديع المعنوي، قال: يمكن أن يحتمل الكلام على وجهين مختلفين، كقول من قال للأعور: ليت عينيه سواء، وفي القرآن الكريم كثير من المتشابهات، ولها مدخل في هذا النوع باعتباره^(١٥)، ويراد بمعنى التوجيه في النحو: هو إيضاح أن رواية البيت الشعري أو القراءة القرآنية لها أكثر من وجه في العربية، وموافق لضوابط النحو، فيمكن القول مثلاً: أن توجيه القراءة القرآنية للفظ معين في الآية أو البيت الشعري كذا وكذا^(١٦).

فالوقف والتوجيه النحوي مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، إذ إن الوقف يُحدده المعنى، وهذا بدوره يؤثر في التوجيه الإعرابي للكلمة الموقوفة عليها أو قبلها، فإن بعض النحويين من الرعيل الأول كان غالباً ما يذكر في التوجيه النحوي لبعض مواضع الوقف أكثر من وجه إعرابي، فالنحوي من خلال التوجيه يحاول أن يجعل لموضع الوقف وجهاً مقبولاً في العربية؛ ليتطابق مع القاعدة النحوية، وقد أهتم النحويون القدامى بدراسة الفعل ونال ذلك نصيباً وافراً في مصنفاتهم النحوية، مثلما أهتم به النحاة المتأخرين، فقد عرفه ابن يعيش (٥٦٤٣هـ) بقوله: إن الفعل هو كل كلمة دلّت على معنى في ذاتها مقترنةً بدلالاتها بزمن معين^(١٧)، فالجملة العربية سواء كانت اسمية أم فعلية تحتوي على عنصرين أساسيين في تركيبها، هما (المسند والمسند إليه)، والفعل أحد هذه الأركان الرئيسة التي تتكون منها البنية التركيبية للجملة العربية، بشرط كونها جملة فعلية، أو أن يقع الفعل خبراً في الجملة الاسمية، فقد كان النحويون القدامى يرون ((أن الفعل صاحب العمل، وهو عامل قوي، بل هو أقوى العوامل، فهو يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كما ينصب سائر ما اسمه بـ (الفضلات) كالمفاعيل والحال ونحو ذلك، وإنه يعمل أينما كان متقدماً أم متأخراً، ظاهراً أم مقدراً))^(١٨).

فالفعل من خلال صيغته المختلفة التي يدل فيها على الزمن، له قوة وتأثير في تحديد حكم الوقف وموضعه، وتغيير المعنى؛ إذ إن ((الأفعال مواد لغوية ضرورية في تكوين الجمل والأساليب، وهي أحداث تتضمن أزمنة مختلفة في الأعم الأغلب، تتناسب المعاني التي يقصدها المتكلم عند التعبير عن الماضي أو الحال أو الاستقبال، وتتضح من خلال وضيفة السياق))^(١٩)، وفي ما يلي بيان لبعض مواضع الوقف الكافي، التي فيها أثر بارز في تعدد التوجيه النحوي للفعل، والتي حددت مواضعها القسطلاني في كتابه (الوقف والابتداء).

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ آلِ جَحِيمٍ﴾ [البقرة: ١١٩]، يظهر أثر الوقف الكافي في توجيه الفعل عند قوله تعالى: (ونذيراً)؛ وذلك تبعاً لقراءة الفعل التالي لموضع الوقف، قال القسطلاني (٥٩٢٣هـ): اختلف القراء في ضمّ التاء وفتحها، ورفع اللام

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال —

وجزمها ، من قوله تعالى: (ولا تُسأل)، حيث: ((قرأ نافع ويعقوب، بفتح التاء وجزم اللام (ولا تُسأل)، على أنه مبني للفاعل، وجُزِمَ بـ (لا) الناهية، وقرأ الباقون بضمّ التاء ورفع اللام (ولا تُسأل)، على أنه مبني للمفعول بعد (لا) النافية))^(٢٠) ، وذكر ابن عطية (٥٤١هـ) قراءةً ثالثة، قال: ((قرأ قومٌ (ولا تُسأل) ، بفتح التاء وضم اللام))^(٢١)، مبنيًا للفاعل مرفوعاً أيضاً ، فيتباين توجيه الفعل في هذه المسألة بين (الجزم والرفع) .

وللوقف على هذا الموضع أثرٌ في توجيه إعراب الفعل التالي (ولا تُسأل)، فقد ذكر القسطلاني أن الوقف على قوله تعالى: (نذيراً) ((كافٍ على رفع اللاحق والواو للاستئناف، أو جزمه على النهي، وينتقد الوقف ناقصاً؛ على أنه في موضع حال عطفاً على (بشيراً، ونذيراً)، أي: أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وغير مسؤولاً عن أصحاب الجحيم))^(٢٢)، وفي توجيه إعراب الفعل، قال الزجاج (٣١١هـ) وتابعه في ذلك جمعٌ من العلماء: أنه من قرأ الفعل (ولا تُسأل) بالجزم والبناء للمعلوم، ففيه قولان على ما توجيه اللغة، إحدهما: يجوز أن يكون النهي لفظاً، أي: (نهيٌ غير حقيقي) بل النهي عن السؤال عن أصحاب الجحيم، على جهة التعظيم، ويكون المعنى: على تفخيم ما أعدّ لهم من العقاب، كما يقول لك القائل الذي تعلم أنت، أنه يجب أن يكون مَنْ تُسأل عنه في حال جميلة أو حال قبيحة ، فتقول له : لا تُسأل عن فلان، أي : قد صار إلى أكثر مما تريد، أي: أنه في نهاية تشهره من خير أو شر^(٢٣)، أي: ((أنهم في أمرٍ عظيم، وإن كان اللفظ لفظ الأمر))^(٢٤) .

وقال أبو حيّان (٧٤٥هـ): ((ووجه التعظيم أن المستجير يجزغ أن يجري على لسانه ما ذلك الشخص فيه لفظاً عنه ، فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره ، أو أنت يا مستخبر لا تقدّر على استماع خبره لإحاشه السامع وإضجاره فلا تُسأل، فيكون معنى التعظيم إما بالنسبة إلى المجيب وإما بالنسبة إلى المجاب، ولا يراد بذلك حقيقة النهي))^(٢٥) .

والوجه الآخر: يجوز أن يكون المعنى نهاء الله تعالى عن السؤال عن حال أبويه^(٢٦)؛ لأنه قيل: أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، قال: ((ليت شعري ما فعل أبواي ؟ ، أي: أنه سأل أيُّ أبويه كان أحدث موتاً، وأراد الاستغفار لهما، فأُنزلَ اللهُ تعالى هذه الآية: (ولا تُسأل عن أصحاب الجحيم)))^(٢٧)، وهذا كلامٌ مردودٌ وغيرٌ دقيق؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أعلم بما آل إليه أبواه ، إنما سياق الآية يدورُ السؤال فيها حول عقاب المشركين من أصحاب الجحيم ، وما آل إليه جزاؤهم في النار .

واستبعد أبو حيّان (٧٤٥هـ) هذا التقدير، قال: ((واستبعد القرطبي* في المنتخب هذا؛ لأنه عالمٌ بما آل إليه أمرهما ٠٠٠، واستبعد أيضاً ذلك؛ لأن سياق الكلام يدلُّ على أن ذلك عائدٌ على اليهود والنصارى ومشركي العرب الذين جحدوا نبوته وكفروا عناداً، وأصرّوا على كفرهم ، وكذلك جاء بعده: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى)، إلّا إذا كان ذلك على سبيل الانقطاع من الكلام الأوّل، ويكون من تلوين الخطاب وهو بعيدٌ))^(٢٨) .

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال -

وعَلَّ ابنُ عاشور (١٣٩٣هـ) ما ذهب إليه العلماء ،في طرح هذا التقدير، قال : ((وما قيل إن الآية نزلت في نهيه (صلى الله عليه وآله وسلم) عن السؤال عن حال أبيه في الآخرة ،فهو استنادٌ لروايةٍ واهيةٍ ،ولو صحَّتْ لكان حملُ الآية على ذلك مُجافياً للبلاغة؛ إذ قد علمت أن قوله: (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ) تَأْنِيسٌ وَتَسْكِينٌ، فالإتيان معه بما يُذكرُ المكدرات خروجٌ عن الغرض، وهو مما يُعبرُّ عنه بفساد الوضع))^(٢٩).

فيكون هذا على قراءة مَنْ جَزَمَ الفعل (ولا تُسأل) على النهي عن السؤال عن حال المشركين، فعلى القارئ أن يقفَ عند قوله تعالى: (نذيراً)؛ إذ جعله القسطلاني وفقاً كافياً ، ثم يستأنف قراءته (ولا تُسأل)، فالواو هنا استئنافية، و (لا) ناهية جازمة^(٣٠)، على تقدير : أن الله نهى نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) عن سؤاله عن أحوال أصحاب الجحيم وما آلوا إليه من المصير المحتوم .

أما مَنْ قرأ الفعل (ولا تُسأل)، أو (ولا تُسأل) برفع اللام، الذي تقرر معه الوقفُ كافياً كذلك، قال الزجاج (٣١١هـ)، وتابعه في هذا جمعٌ من النحاة والمفسرين، على أن رفعَ الفعل من وجهين ،أحدهما :أن يكون الفعل (ولا تُسأل) مُنقطعاً عن الأول على سبيل الاستئناف، كأنه قيل: ولست تُسأل عن أصحاب الجحيم، كما قال عز وجل: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيَّ ذِكُّكَ أَلْـبَلَّغُ وَعَلَيَّ نَا أَلْـحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]، والمعنى في هذه القراءة: أنك يا رسول الله لا تُسأل عن أصحاب الجحيم باقترافهم الذنوب، ولا تؤاخذ بجرمهم، إنما هم يُسألون عنها^(٣١).

وقال ابو علي الفارسي (٣٧٧هـ) : ((ويقوي هذا الوجه ما روى من أن عبد الله وأبياً، قرأ أحدهما: (وما تُسأل)، والآخر: (ولن تُسأل) ، فكل واحد من هاتين القراءتين تؤكدُ حمله على الاستئناف))^(٣٢) .

وقد اختار مكي القيسي (٤٣٧هـ) هذا الوجه كذلك ؛لأن عليه أكثر القراء ،وعَلَّ اختياره بقوله: ((الرفع هو الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء ٠٠٠، ويقوي الرفع أن قبله خبراً وبعده خبر، فيجب أن يكون هذا خبراً ليطابق ما قبله وما بعده ، ويدل على قوة الرفع، قوله تعالى: ﴿لِيَسَّ عَلَيَّ ذِكُّكَ هُدًى لَهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢] ،ويقوي الرفع أيضاً، أنه لو كان نهياً لكان بالفاء، كما تقول: أعطيتك ما لا فلا تسألني غيره))^(٣٣) .

واختاره ابو حيان (٧٤٥) كذلك، حيث قال: ((وهو الأظهر، والمعنى على الاستئناف أنك لا تُسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك، ﴿إِنَّكَ لَأَتَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وفي ذلك تسليّة له (صلى الله عليه وآله وسلم) وتخفيفٌ ما كان يجده من عنادهم فكانه قيل له: لست مسؤولاً عنهم فلا يحزنك كفرهم، وفي ذلك دليل على أن أحداً لا يُسأل عن ذنب أحد: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥]))^(٣٤) .

وعلى هذا التقدير -أعني الرفع- يكون الوقفُ فيه على (بشيراً ونذيراً) وفقاً كافياً^(٣٥)، ويجوز الإبتداء بـ (ولا تُسأل)؛ لأنه مُنقطعٌ عما قبله استئناف إخبار من الله ،وعلى تقدير كون ((لا نافية ،أي :لا يسألك الله عن أصحاب الجحيم، وهو تقريرٌ لمضمون قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١١٩]، والسؤال كناية عن المؤاخذه واللوم، مثل قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ

عن رعيته))، أي: لست مؤاخذاً ببقاء الكافرين على كفرهم بعد أن بلغت لهم الدعوة ((^(٣٦))، ويكون المعنى : أنه لا يسأل عن أصحاب الجحيم بما آل إليه مصيرهم ، ولا يسأل هو عنهم ، ولا يؤاخذ بكفرهم .

أما الوجه الثاني : فقد جوز الزجاج (٥٣١١) أن يكون الفعل مرفوعاً على الحال على تقدير: أرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم^(٣٧)، حيث جعل القسطلاني تقدير الوقف فيه ناقصاً؛ وذلك لمن قرأ (ولا تسأل) على أن يكون في موضع نصب على الحال ، عطفاً على الحال التي قبله، من قوله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]، وكأنه قيل: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، (وغير سائل)، أو (غير مسؤول) عن أصحاب الجحيم^(٣٨)، فيكون حالاً بعد حال، وكثير من النحاة والمفسرين قد ذكروا هذا الوجه^(٣٩).

وعليه لا يحسن الوقف على قوله: (بشيراً ونذيراً)، وكذلك لا يجوز الابتداء بقوله: (ولا تسأل) على هذا التقدير؛ لأنه متعلق بما قبله؛ إذ لا يمكن الفصل بين الحال وصاحبها، وما عطف عليه بالوقف؛ لذا قدر القسطلاني الوقف على (نذيراً) وجعله ناقصاً على تقدير (ولا تسأل) في محل نصب على الحال .

ويذهب الباحث إلى ترجيح قراءة الرفع على نية الإخبار، وتقدير الاستئناف في الفعل (ولا تسأل)، الذي يتقدر فيها الوقف كافياً؛ وذلك لأن أغلب النحاة والقراء قد اختاروا هذا الوجه على التقديرين الآخرين، ويستبعد قراءة الجزم، ويعضد ما ذهب إليه الباحث، ما قاله الطبري (٥٣١٠): ((والصواب عندي من القراءة في ذلك، قراءة من قرأ بالرفع، على الخبر؛ لأن الله جل ثناؤه قصَّ قصص أقوام من اليهود والنصارى، وذكر ضلالتهم وكفرهم بالله وجرأتهم على أنبيائهم...، فالواجب أن يكون تأويل ذلك الخبر عما مضى ذكره قبل هذه الآية، وعمّن ذكره بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر، دون النهي عن المسألة عنهم))^(٤٠)، وكذلك ما قاله أبو علي الفارسي (٥٣٧٧): ((ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهي: أن الكلام الذي قبله وبعده خبر، فإذا كان أشكل بما قبله وما بعده كان أولى))^(٤١)، والله أعلم بالصواب .

المسألة الثانية: ومن المواضع التي ورد فيها أثر الوقف الكافي في توجيه الفعل، قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أَلَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ ٥٢ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ أَنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۖ حَبِطَتْ أَعْيُنُهُمْ فَاَصْبَحُوا خَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٢-٥٣]

يظهر أثر الوقف الكافي على رأس الآية الكريمة عند قوله تعالى: (نادمين)، ولهذا الوقف أثر في تعدد توجيه الفعل التالي له (ويقول)؛ تبعاً للقراءة التي يُقرأ بها، والتقديرات الإعرابية له، فقد ذكر القسطلاني (٥٩٢٣): أن الوقف على قوله تعالى: ((نادمين) كافٍ على قراءة رفع (ويقول) بالواو وبحذفها، ويكون الوقف ناقصاً على النصب (ويقول) للعطف على (أن يأتي)، وقد يسوغ لكونه رأس آية ((^(٤٢)) .

وقد اختلف النحويون والقراء في إدخال الواو وإخراجها، و(الرفع والنصب) في الفعل (يقول) من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٣] ، فكانت قراءته على ثلاثة أوجه^(٤٣)، ذكرها القسطلاني، وأصحاب القراءات من قبل أنه: **قَرَأَ** نافع وابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر (يقول) بغير واو، قبل

(الياء) ورفع اللام، وقرأ أبو عمرو وكذا يعقوب بإثبات الواو، ونصب اللام (ويقول)، وقرأ الباقر بالواو والرفع، (ويقول) استئنافاً^(٤٤) .

ولكل قراءة من القراءات آفة الذكر توجيه إعرابي معين، وأثر في تحديد حكم الوقف، ذكره النحويون في مصنفاتهم، قال أبو علي الفارسي^(٥٣٧هـ)، وتابعه في ذلك مكي القيسي^(٥٤٣٧هـ)، وآخرون: أنه من قرأ الفعل (يقول) بحذف الواو، ورفع اللام؛ فلأن في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها؛ وقد وقع في الجملة الثانية ضمير يعود على الأول، فذلك الضمير يغني عن حرف العطف، فلما صار في كل واحدة من الجملتين ذكراً من الأخرى، حسن عطفها بالواو وبغير الواو، كما قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقال: ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]، فقد اكتفى بذلك عن ذكر الواو؛ لأنها بالذکر وملايسة بعضها ببعض به، ترتبط إحداها بالأخرى، كما ترتبط بحرف العطف، فكان العطف بغير الواو، ويدل على حسن إثبات الواو، قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبَّ عَصَى وَثَامِنُهُمْ كُلُّ بَعْثٍ ﴾ [الكهف: ٢٢]، فعطفها بالواو^(٤٥)، فيمكن حمل الآية في حذف الواو على التقدير نفسه .

وقال السمين الحلبي^(٥٧٦٥هـ): ((أما قراءة من قرأ (يقول) من غير واو، فهي جملة مستأنفة سيقت جواباً لسؤال مقدر، كأنه لما تقدم قوله تعالى: ﴿ فَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ [المائدة: ٥٢]، إلى قوله: (نادمين)، سأل سائل فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيب بقوله تعالى: ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْيُنُهُمْ فَاَصْبَحُوا خَسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٣]، وهو واضح، والواو ساقطة في مصاحف مكة والمدينة والشام، والقارئ بذلك هو صاحب هذه المصاحف، فقرأتهم موافقة لمصاحفهم))^(٤٦) .

وذكر بعض المفسرين، المعنى الذي تؤول إليه قراءة الرفع من غير الواو، قال الطبري^(٥٣١٠هـ): ((وتأويل الكلام على هذه القراءة: فيصبح المنافقون إذا أتى الله بالفتح، أو أمر من عنده، على ما أسروا في أنفسهم نادمين، يقول المؤمنون تعجباً منهم ومن نفاقهم وكذبهم واجترائهم على الله في أيمانهم الكاذبة بالله، أهؤلاء الذين أقسموا لنا بالله إنهم لمعنا، وهم كاذبون في أيمانهم لنا))^(٤٧) .

أما من قرأ الفعل (ويقول) بالرفع وإثبات الواو، على أنها جملة ابتدئ بالإخبار بها، فالواو استئنافية، لمجرد عطف جملة على جملة، وليس عاطفة مفرد على مفرد^(٤٨)، أما تأويل هذه القراءة، فقد ذكره الطبري^(٥٣١٠هـ) كذلك، قال: ((من قرأ (ويقول) بالواو ورفع الفعل، فإنه على الاستقبال والسلامة من الجوازم والنواصب، وتأويل من قرأ ذلك كذلك: فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم يندمون ويقول الذين آمنوا، فيبتدئ (ويقول) فيرفعها، وقراءتنا التي نحن عليها: (ويقول) بإثبات الواو في (ويقول)؛ لأنها كذلك هي في مصاحفنا مصاحف أهل المشرق بالواو، وبرفع (ويقول) على الابتداء))^(٤٩)، واختار مكي القيسي^(٥٤٣٧هـ) قراءة الرفع كذلك إلا أنه فضل قراءة حذف الواو قبل الفعل، وعلل ذلك بقوله: ((ويقوي الرفع قراءة من قرأ بغير واو، فلا يجوز مع حذف الواو إلا الرفع على الاستئناف، والاستغناء بالضمير، الذي في الجملة الثانية عن حرف

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال -

العطف، والاختيارُ الرفع؛ إذ عليه الجماعة؛ ولظهور وجهه؛ ولترك التكلف فيه ٥٥٠، وإثبات الواو وحذفها واحد، وحذفها أحبُّ إلي؛ لأن في حذفها دليلاً على قوة الرفع الذي اخترنا ((٥٠)).

وجعل القسطلاني (٥٩٢٣) الوقفَ على قراءة مَنْ رفع الفعل (يقول) - سواء بإثبات الواو أم بحذفها - كافياً، على قوله تعالى: ﴿تَدْمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢] (٥١)، وعلى هذا التوجيه الإعرابي الذي ذكره العلماء في كلا القراءتين، وما ذكره القسطلاني، في تحديد موضع الوقف ونوعه، يمكن الابتداء بالفعل (ويقول)؛ على أنها جملة استئنافية يُحسن الابتداء بها، والوقف على ما قبلها.

أما توجيه مَنْ قرأ الفعل (ويقول) بالنصب وإثبات الواو، فقد وجّه القسطلاني هذه القراءة على أن يكون الوقفُ فيها، على قوله تعالى: (نادمين)، ((على أنه وقف ناقص؛ وذلك على النصب - أي نصب الفعل (ويقول) - للعطف على قوله: (أن يأتي)، وقد يسوغ لكونه رأس آية)) (٥٢)، وقد تعدد التوجيه النحوي في تقدير إعراب نصب الفعل على هذه القراءة، فقد ذكر أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) أن الفعل منصوبٌ من وجهين (٥٣)، وقال آخرون إن النصب فيه على ثلاثة أوجهٍ إعرابية (٥٤)، أحدها: ذكره كثيرٌ من النحاة، إنه قرئ بالنصب عطفاً على (أن يأتي) في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، حملاً على المعنى لا على اللفظ (٥٥)؛ وعلل أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) قائلاً: ((لأنه إذا قال: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ بِالْفَتْحِ)، فكأنه قد قال: عسى أَنْ يَأْتِيَنَّكَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ، ويقول الذين آمنوا)) (٥٦)، فعطف الفعل على المعنى، ولو عطفه على اللفظ على (أن يأتي) وهو مؤخرٌ بعد اسم الله، لم يَجْزُ ذلك، كما لا يحسن أن تقول: (عسى زيدٌ أن يقومَ ويأتيَ عمرو) إذ لا يجوز: (عسى زيدٌ أن يأتيَ عمرو)؛ لعدم وجود الرابط بين الاسم والخبر؛ لأن (أن يأتيَ) خبرٌ عسى، والمعطوف عليه في حكمه، فيحتاج إلى ضمير يرجع إلى اسم (عسى)، ولا ضمير في قوله: (ويقول الذين آمنوا)، فيصير المعنى كقولك: (عسى الله أن يقول الذين آمنوا)، وهذا غير جائز، فأما إذا قدمت (أن يأتيَ) بعد (عسى)، فيحسن العطف عليه، كما تقول: (عسى أن يقومَ زيدٌ ويأتيَ عمرو) (٥٧)؛ لأنه يصير التقدير في الآية: عسى أن يأتيَ الله بالفتح، وعسى أن يقول الذين، وهذا على تقدير التقديم في (أن يأتيَ)، وتأخير لفظ الجلالة (الله) عن (عسى)، ومثله في الحمل على المعنى دون اللفظ ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْ لَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، ((على قراءة مَنْ قرأ (وأكن) بالجزم، فعطف (وأكن) على معنى (فأصدق)؛ لأن معناه الجزم، إذ هو جواب (لولا أخرجتني) والمعنى: هلاً أخرجتني، وهلاً للتخصيص، فهو بمنزلة الأمر، كأنه قيل: أخرجني أصدق وأكن، فعطف (وأكن) على المعنى دون اللفظ)) (٥٨)، كما تقول: أكلتُ خبزاً ولبناً، تريد: وشربتُ لبناً، وقد جاء العطف على المعنى كذلك في قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْتَاهَا (٥٩)

والشاهدُ فيه: أنه عطف (ماء) على (تبناً)، وإن كان الماء لا يُعَلَفُ إنما يُسْقَى، فحمّله على المعنى وجعله تابعاً لـ (التبن)، والتقدير: علَفْتُهَا تَبْنًا، وسقَيْتُهَا مَاءً بارداً.

والوجه الثاني ، قيل: يجوز أن يكون معطوفاً على (الفتح) وهو مصدر؛ لأنه بمعنى (أن يفتح)، فلما عطف الفعل (ويقول) على الاسم، احتيج معه إلى تقدير (أن)؛ ليصبح مع الفعل (ويقول) مصدراً ، فبذلك يكون قد عطف اسماً على اسم ، كأنه قيل: فعسى الله أن يأتي بالفتح ، وبأن يقول الذين آمنوا^(٦٠)، أي : ((أن يأتي بالفتح ويقول الذين آمنوا، فعطف مصدراً على مصدر))^(٦١)، ومثله في عطف الفعل على المصدر قول الشاعر :

لُئْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٦٢)
والتقدير فيه : لأن ألبس عبادة وأن تقر عيني .

أمّا التوجيه الثالث: ذكره ابو علي الفارسي (٥٣٧٧هـ) وآخرون، بأنه يجوز أن يكون قوله: (أن يأتي) بدلاً من اسم الله تعالى، كما أبدلت (أن) من الضمير في قوله: ﴿وَمَا أُنْسِيْئُهُ إِلَّا الشَّيْءَ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] ، فأبدلت (أن أذكره) من الضمير في (أنسانيه) ، فإذا أبدلت المصدر المؤول (أن يأتي) من اسم الله ، حملت النصب في (ويقول) على ذلك؛ كأنك قلت: (عسى أن يأتي الله بالفتح ، ويقول الذين آمنوا) ^(٦٣) . ويرى الباحث أن في هذا التقدير نظراً، وفيه بُعد ؛ وذلك أنهم في هذا التوجيه قد قاسوا نصب الفعل (ويقول) عطفاً على (أن يأتي)، الذي هو بدل من اسم الله تعالى، حسب تقديرهم له، وهذا يجعل المصدر (أن يأتي) في محل رفع بدل من اسم الله، لا خبراً لـ(عسى) على تقديرهم، وهذا التوجيه يؤدي إلى جعله داخلاً في اسم (عسى)، على تقدير البدل، وتكون (عسى) بلا خبر، وهذا فيه تكلف في الإعراب، أمّا قياسهم على الآية في نصب (أن أذكره) الذي عدوه بدلاً من الضمير (الهاء) في (أنسانيه) من آية الكهف، إنه تقدير سليم، وفيه سلامة الإعراب؛ لأنه قد أبدل ما محله النصب من ضمير محله النصب، وهذا خلاف ذاك .

فمن قرأ بالنصب وعلى التقديرات التي ذكرت، لا يحسن الوقف له على قوله: (نادمين)؛ وذلك لأن ما بعده (ويقول) معطوف على ما قبله (أن يأتي)؛ إذ لا يمكن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالوقف؛ لذلك جعل القسطلاني الوقف في هذه القراءة على قوله (نادمين) وفقاً ناقصاً،

والذي يترجح عند الباحث ما قاله العلماء من توجيه في قراءة الرفع ، والتي يكون معها الوقف كافياً؛ لأنه أقرب للمعنى والإعراب، إذ ليس فيه تكلف من ناحية الإعراب كما لوحظ في قراءة النصب، وقد وقع الاختيار عليه من أغلب العلماء، كما وضّح البحث، والله تعالى أعلم بالصواب .

المسألة الثالثة: ومن المواضع الأخرى التي حددها القسطلاني والتي فيها تأثير واضح للوقف الكافي في توجيه إعراب الفعل، قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، حيث أن قراءة الفعل (ويذرهم) في الآية الكريمة واختلافها لها أثر بارز في تحديد موضع الوقف ونوعه، وتعدّد توجيه إعرابه، فقد ذكر القسطلاني (٥٩٢٣هـ)، أن الوقف على قوله تعالى: (((فلا هادي له) كاف، على قراءة (ويذرهم) بالياء والنون للاستئناف، ويتقدّر الوقف ناقصاً، على الجزم للعطف))^(٦٤).

واختلف النحويون والقرءاء في الياء والنون، والرفع والجزم، في الفعل من قوله تعالى: (ويذرهم)، وكانت على ثلاثة أوجه^(٦٥)، أحدها: قرأ أبو عمرو وعاصم وكذا يعقوب: (ويذرهم) بالياء على لفظ الغيبة، ورفع الراء، والثانية: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر، وكذا أبو جعفر: (ونذرهم) بالنون المَعْظَمَة ورفع الراء، والثالثة: قرأ حمزة والكسائي وكذا خلف، (ويذرهم) بالياء على الغيبة، وجزم الراء .

وفي توجيه إعراب الفعل ذكر أبو علي الفارسي (٥٣٧٧هـ) وآخرون: إنه مَنْ قرأ الفعل بالياء والرفع (ويذرهم) كانت حُجَّتُه، أنه قطعه مما قبله؛ لأنه مُستأنفٌ، ويجوز فيه على هذه القراءة وجهان، أحدهما: أن يكون قد أضمر المبتدأ، فصار قوله تعالى: (ويذرهم)، في موضع خبر للمبتدأ المحذوف، والتقدير فيه: (هو يذرهم) أو (الله يذرهم)، والوجه الآخر: يجوز فيه أنه قد استأنف الفعل لرفعه، وقرئ بالياء (ويذرهم) على الغيبة لتقدّم اسم الله تعالى، فحملوه على لفظ الغيبة قبله في قوله: (مَنْ يُضِلِلِ اللهُ) فذلك حسنٌ للمشكلة، واتصال بعض الكلام ببعض^(٦٦) .

أما مَنْ قرأ الفعل بالنون المَعْظَمَة والرفع (ونذرهم)، قيل: أنه جاء على إخبار الله تعالى عن نفسه، بلفظ الجمع لعظمته، ويردُّ مثل ذلك كثيراً على المتعارف من طريقة الملوك إذا أخبروا عن أنفسهم، وهو خروج من لفظ الغيبة إلى لفظ الإخبار، كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَنْسَوْنَ مِنْ رَحْمَتِي﴾ [العنكبوت: ٢٣]، ولو حمله على لفظ الغيبة قبله لقال: (من رحمته)^(٦٧)، ((والوجه أنه مُستأنفٌ به عما قبله، كأنه قال: مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فلا هادي له، ونحن نذرهم، فاستأنف ولم يجعله محمولاً على ما قبله، بل أضمر المبتدأ الذي هو (نحن))^(٦٨)، وعلى كلا التقديرين جعله خبراً لمبتدأ محذوف، على تقدير جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية؛ لذلك جعل القسطلاني الوقف فيه على قوله تعالى: (فلا هادي له)، وقفاً كافياً، على قراءتي الرفع (ويذرهم- ونذرهم)، مع الياء والنون للاستئناف^(٦٩)؛ لذا يمكن الابتداء به؛ لعدم تعلق الفعل بما سبق من الكلام من ناحية اللفظ، إلّا أنه يبقى التعلق بما قبله من ناحية المعنى .

أما تقدير حكم الوقف ناقصاً على توجيه مَنْ قرأ الفعل (ويذرهم) بالياء والجزم، فيحتمل وجهين^(٧٠)، أحدهما: قال جمع من النحاة أنه جزم الفعل عطفاً على موضع الفاء وما دخل عليها؛ لأن الجملة المنفية (فلا هادي له) جواب للشرط، فهي في محل جزم، فحمل قوله تعالى: (ويذرهم) على الموضع، ويجوز العطف على الموضع، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْدَأَنَّ إِلَهُنَّ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ إِنَّهُمْ يُخَالِفُونَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، على قراءة مَنْ جَزَمَ الفعل (ويكفر)، عطفاً على موضع الفاء^(٧١)، ويكون المعنى: ((مَنْ يُضِلِلِ اللهُ يذرّه في طغيانه عامها))^(٧٢)، ومثله في العطف على المحل قول الشاعر أبي ذؤاد الإيادي :

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٧٣)

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال -

((فَجَزَمَ قَوْلَهُ: (أَسْتَدْرِجُ) حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ قَوْلِهِ: (لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ)؛ لِأَن مَوْضِعَهُ جَزَمَ؛ لَكُونَهُ جَوَابُ الْأَمْرِ، وَجَوَابُ الْأَمْرِ كَجَوَابِ الشَّرْطِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، تَقُولُ: زُرْنِي أَزُرْكَ، كَمَا تَقُولُ: (إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ)، حَدَّثَ بِذَلِكَ سَيَبُويَه عَنْ الْخَلِيلِ ((٧٤) .

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ، قِيلَ: يَجُوزُ أَنَّهُ سَكَنَ آخَرَ الْفِعْلِ (وَيَذَرُهُمْ) سَكُونٌ تَخْفِيفٌ، فِرَارًا مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ، كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وَنَحْوَهُمَا^(٧٥)، فَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ - أَعْنِي جَزَمَ الْفِعْلَ - لَا يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَا هَادِيَ لَهُ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَجْزُومَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا سَبَقَهُ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِذَلِكَ لُوحِظَ أَنَّ الْقُسْطَلَانِي قَدْ جَعَلَ الْوَقْفَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ نَاقِصًا؛ لِعَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ: (فَلَا هَادِيَ لَهُ)، إِذْ هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَغَيْرُ مُنْقَطِعٍ مِمَّا قَبْلَهُ^(٧٦) .

وَيَذْهَبُ الْبَاحِثُ إِلَى تَرْجِيحِ قِرَاءَةِ الرِّفْعِ مَعَ النُّونِ (وَنَذَرُهُمْ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُسْطَلَانِي؛ وَأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْمَعْنَى الَّذِي يَتَحَدَّدُ مَعَهُ حُكْمُ الْوَقْفِ كَافِيًا، وَقَطَعَ الْفِعْلَ عَمَّا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ؛ وَعَلَيْهِ الْإِخْتِيَارُ، وَذَهَبَ إِلَى تَرْجِيحِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٧٧)، فَقَدْ اخْتَارَ سَيَبُويَه الرِّفْعَ وَاسْتَحْسَنَهُ؛ ذَلِكَ فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْفِعْلِ (وَنُكْفِّرُ) بِالرِّفْعِ، فَيَمْنَنَ قَاسَ الْفِعْلَ (وَنَذَرُهُمْ) عَلَيْهِ، قَالَ: ((وَالرِّفْعُ هَهُنَا وَجْهُ الْكَلَامِ، وَهُوَ الْجَيِّدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ جَرَى مَجْرَاهُ فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ، فَجَرَى الْفِعْلُ هُنَا كَمَا كَانَ يَجْرِي فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ))^(٧٨)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .^{٧٩}

نتائج البحث:

١- يَتَضَحُّ مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ أَنَّ الْقُسْطَلَانِي اخْتَارَ وَحَدَّدَ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ الْمُحْتَمَلَةَ فِي مَوَاضِعِ الْوَقْفِ بِحَسَبِ الْأَهْمِيَّةِ وَالْقُوَّةِ فِي التَّوْجِيهِ، وَبِمَا يَنْتَاسِبُ مَعَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَالتِّي قَدْ يَكُونُ فِيهَا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَظْهَرُهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَاقِي الْأَوْجُهَ مَقْبُولَةً نَحْوِيًّا وَصَحِيحَةً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

٢- تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ أَنَّ مَوْضِعَ الْوَقْفِ الْكَافِي مِنْ الْمَوْضُوعَاتِ الْمَهْمَةِ فِي الرِّاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وَالتِّي لَهَا صِلَةٌ وَثِيقَةٌ بِفَهْمِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَبِالتَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ، وَأَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً وَطِيدَةً بَيْنَ عِلْمِ الْوَقْفِ وَعِلْمِ اللُّغَةِ الْآخَرَى، الَّتِي تَسْنَدُ وَتَعَزِّزُ مَفْهُومَ هَذَا الْعِلْمِ، كَعِلْمِ النَّحْوِ، وَالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالتَّفْسِيرِ، حَيْثُ يُعَدُّ نَقْطَةُ الْإِتْقَانِ بَيْنَ هَذِهِ الْعِلْمِ، فَبِمَعْرِفَتِهِ تَتَضَحُّ الْمَعَانِي وَيُزَالُ اللَّبْسُ وَالْغُمُوضُ، وَيَفْهَمُ النَّصُّ الْقُرْآنِيُّ، وَمِنْ خِلَالِ الْمَعْنَى يَتِمُّ تَحْدِيدُ حُكْمِ الْوَقْفِ وَمَوْضِعِهِ، وَبَيَانُ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ .

- ٣- اتضح من خلال البحث أن للوقف الكافي أثراً واضحاً في تعدد التوجيه النحوي للفعل ، فيتغير حكم الوقف وموضعه تبعاً للتقدير الإعرابي للفعل وظهر ذلك جلياً من خلال المواضع التي بينها البحث .
- ٤- تبين من خلال البحث أن للقراءات القرآنية وتعدد تأثيراً مباشراً في تحديد حكم الوقف وموضعه عند القسطلاني لا سيما الوقف الكافي، مما أعطاه متسعاً في تعدد الأوجه الإعرابية للفعل الموقوف عليه أو قبله، فكان غالباً ما يسند رأيه في حكم الوقف بالقراءات القرآنية والتوجيه النحوي المناسب، لتقوية حجته .
- ٥- توصل البحث إلى أن القسطلاني كان كثيراً ما يؤكد في تحديد حكم الوقف وموضعه، وبيان توجيه الإعراب على الكلمة الواقعة بعد موضع الوقف، وتبين أنها هي التي تتأثر إعرابياً أكثر من غيرها .
- ٦- توصل البحث أن الوقف بصفة عامة ،والكافي على وجه الخصوص ظاهرة نحوية دلالية؛ إذ إن الوقف يقيده المعنى ويحكمه التركيب النحوي في إيصال ذلك المعنى، فيكون للكلمة في حال الوقف إعراب مغاير ما لو وصل القارئ قراءته، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً مباشراً في التوجيه النحوي؛ تبعاً لتقدير التعلق اللفظي أو المعنوي ، والحمد لله رب العالمين في البدء والختام .

الهوامش

- (١) مقاييس اللغة : كتاب الكاف ، مادة(كفا) : ج ٥/١٨٨ .
- (٢) ينظر لسان العرب : باب الكاف ، مادة(كفف) : ٣٩٠٢، ٣٩٠٤ .
- (٣) ينظر : الوقف والابتداء وصلتهما في المعنى في القرآن الكريم : ١٧١ .
- (٤) المكتفى في الوقف والابتداء: ١٤٣، وينظر: البرهان في علوم القرآن : ٢٤٤، والاتقان في علوم القرآن: ٥٤٥ .
- (٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن: ٢٤٣ .
- (٦) ينظر :النشر في القراءات العشر : ج ١/٢٢٦ ، وينظر : الاتقان في علوم القرآن : ٥٤٩ ، ومنار الهدى : ١١ .
- (٧) لطائف الاشارات : ج ١/٣٦٨ .
- (٨) ينظر :جمال القراء وكمال الاقراء : ٥٦٧ .
- (٩) المكتفى في الوقف والابتداء : ١٤٤ .
- (١٠) ينظر : التمهيد في علم التجويد : ١٨٥ .
- (١١) ينظر: الاتقان في علوم القرآن : ج ٢/٥٥٠ .
- (١٢) ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم : ٢٠٩ .
- (١٣) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء : ٢٦-٢٧ .
- (١٤) لسان العرب : باب الواو ، مادة (وجه) ، مج ٦/٤٧٧٥-٤٧٧٧ .
- (١٥) ينظر : مفتاح العلوم : ٥٣٧ .
- (١٦) ينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ٢٩٥ .

- (١٧) ينظر :شرح المفصل : ج٤/٢٠٤ .
- (١٨) الفعل زمانه وبنيته : ١٥ .
- (١٩) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٣٦ .
- (٢٠) لطائف الاشارات : : ج٢/١٨٠ ، وينظر : السبعة في القراءات : ١٦٩ ، والحجة لابي علي الفارسي: ج٢/٥٠ ، وحجة القراءات : ١١١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٢٦٢ ، والتذكرة : ١٩٤ ، والنشر في القراءات العشر : ج٢/٢٢١ ، ومعجم القراءات: ج١/١٨٣-١٨٤ .
- (٢١) المحرر الوجيز : ١٢٩ ، وينظر : الفريد في اعراب القرآن المجيد : ج١/١٨٤ .
- (٢٢) الوقف والابتداء للقسطلاني : ج١/١٨٠ .
- (٢٣) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ج١/٢٠٠ ، والحجة لابي علي الفارسي : ج٢/٥٧ ، وشرح الهداية : ١٨٠ ، والمحرر الوجيز : ١٢٩ ، والموضح في وجوه القراءات : ج١/٢٩٧ ، والبحر المحيط : ج١/٥٣٨ .
- (٢٤) الحجة في علل القراءات السبع : ج٢/٥٧ .
- (٢٥) البحر المحيط : ج١/٥٣٨ .
- (٢٦) ينظر :معاني القرآن واعرابه : ج١/٢٠٠ ، والموضح في وجوه القراءات : ج١/٢٩٨ .
- (٢٧) الحجة لابن خالويه : ٨٧ ، وينظر : الحجة لابي علي الفارسي : ج٢/٥٧ ، وحجة القراءات : ١١١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٢٦٢ ، وشرح الهداية : ١٨١ ، والمحرر الوجيز : ١٢٩ ، والبحر المحيط : ج١/٥٣٨ .
- (٢٨) البحر المحيط : ج١/٥٣٨ ، * محمد بن كعب بن سليم القرظي : ينظر : البحر المحيط : ج١/٥٣٨ .
- (٢٩) التحرير والتنوير : ج١/٦٩٢ .
- (٣٠) ينظر : الوقف والابتداء للقسطلاني : ج١/١٨٠ .
- (٣١) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ج١/٢٠٠ ، والحجة لابي علي الفارسي : ج٢/٥٦ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٢٦٢ ، والموضح في وجوه القراءات : ج١/٢٩٨ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد: ج٢/٣٧١ ، والبحر المحيط : ج١/٥٣٨ ، والدر المصون : ج٢/٩٣ ، ولطائف الاشارات : ج٢/١٨١ .
- (٣٢) الحجة في علل القراءات السبع : ج٢/٥٦ .
- (٣٣) الكشف عن القراءات السبع : ج١/٢٦٢ .
- (٣٤) البحر المحيط : ج١/٥٣٨ ، وينظر : لطائف الاشارات : ج٢/١٨١ .
- (٣٥) الوقف والابتداء للقسطلاني : ج١/١٨١ .
- (٣٦) التحرير والتنوير : ج١/٦٩٢ .
- (٣٧) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ج١/٢٠٠ .
- (٣٨) ينظر : الوقف والابتداء للقسطلاني : ج١/١٨٠ .
- (٣٩) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ج١/١٥٣ ، والحجة لابي علي الفارسي : ج٢/٥٦ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٢٦٢ ، والتبيان للطوسي : ج١/٤٣٦ ، وشرح الهداية: ١٨١ ، والفريد للهمداني : ج٢/٣٧١ ، ولطائف الاشارات : ج٢/١٨١ .
- (٤٠) جامع البيان : ج٢/٤٨١-٤٨٢ .

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣هـ) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال —

- (٤١) الحجة في علل القراءات السبع : ج ٢/٥٦ .
- (٤٢) الوقف والابتداء للقسطلاني: ج ١/٣١٠ .
- (٤٣) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٤٥ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ج ٢/٤١٦ ، وحجة القراءات : ٢٢٩ ، والنشر في القراءات العشر : ج ٢/٢٥٤ ، ولطائف الاشارات : ج ٢/٣٩٩ - ٤٠٠ .
- (٤٤) ينظر : لطائف الاشارات : ج ٢/٣٩٩ ، والسبعة في القراءات : ٢٤٥ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ج ٢/٤١٦ - ٤١٧ ، وحجة القراءات : ٢٢٩ ، والموضح في وجوه القراءات : ج ١/٤٤٣ - ٤٤٤ .
- (٤٥) ينظر : الحجة في علل القراءات : ج ٢/٤١٩ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج ١/٤١١ ، والتبيان في تفسير القرآن: مج ٣/٥٥٣ - ٥٥٤ ، والموضح في وجوه القراءات : ج ١/٤٤٣ .
- (٤٦) الدر المصون : ج ٤/٣٠١ ، واللباب في علوم الكتاب : ج ٧/٣٨٣ ، ولطائف الاشارات : ج ٢/٣٩٩ .
- (٤٧) جامع البيان : ج ٨/٥١٥ ، وينظر : التبيان في تفسير القرآن : مج ٣/٥٥٤ ، والكشاف : ٢٩٥ ، والبحر المحيط : ج ٣/٥٢١ .
- (٤٨) ينظر : الحجة لأبي علي الفارسي : ج ٢/٤١٨ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج ١/٤١٢ ، والموضح في وجوه القراءات : ج ١/٤٤٥ ، والدر المصون : ج ٤/٣٠٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ج ٧/٣٨٤ ، ولطائف الاشارات : ج ٢/٤٠٠ .
- (٤٩) جامع البيان : ج ٨/٥١٧ .
- (٥٠) الكشف عن وجوه القراءات : ج ١/٤١٢ .
- (٥١) ينظر : الوقف والابتداء للقسطلاني : ج ١/٣١٠ .
- (٥٢) المصدر نفسه : الصفحة نفسها .
- (٥٣) الحجة في علل القراءات السبع : ج ٢/٤١٧ .
- (٥٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٥٥٤ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ج ١/٢٩٦ ، والموضح في وجوه القراءات : ج ١/٤٤٤ ، والدر المصون : ج ٤/٣٠٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ج ٧/٣٨٤ .
- (٥٥) الفريد في اعراب القرآن المجيد : ج ٢/٤٥٤ .
- (٥٦) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ج ٢/٤١٧ .
- (٥٧) ينظر : مشكل اعراب القرآن : قسم ١/٢٢٩ ، وكشف المشكلات : ٣٥٨ - ٣٥٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن: ج ١/٢٩٦ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد: ج ٢/٤٥٤ ، والتبيان في اعراب القرآن : ج ١/٣١٠ .
- (٥٨) الفريد في اعراب القرآن المجيد : ج ٢/٤٥٤ .
- (٥٩) ينظر : معاني القرآن للفراء : ج ١/١٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢١٣ ، وكشف المشكلات : ٣٥٨ ، والبيت بلا نسبة فيما ذكر، إلا أن الفراء قال: أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه .
- (٦٠) ينظر : مشكل اعراب القرآن : قسم ١/٢٢٩ ، وكشف المشكلات : ٣٥٩ ، والموضح في وجوه القراءات : ج ١/٤٤٤ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ج ١/٢٩٦ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد : ج ٢/٤٥٥ .
- (٦١) الموضح في وجوه القراءات : ج ١/٤٤٤ .
- (٦٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢٣٧ ، ومشكل اعراب القرآن : قسم ١/٢٢٩ ، وكشف المشكلات : ٣٥٩ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد : ج ٢/٤٥٥ ، ونُسب البيت لـ (ميسون بن بحدل زوج معاوية) .

الوقف الكافي عند القسطلاني (٥٩٢٣) وأثره في التوجيه النحوي للأفعال —

- (٦٣) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ج٢/٤١٨ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٤١١ ، والمحذر الوجيز : ٥٥٤ ، والموضح في وجوه القراءات : ج١/٤٤٤ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد : ج٢/٤٥٥ ، وتفسير البيضاوي : ج٢/١٣١ ، والبحر المحيط : ج٣/٥٢١ .
- (٦٤) الوقف والابتداء للقسطلاني : ج١/٣٦١ .
- (٦٥) ينظر : لطائف الاشارات : ج٢/٥٣٥ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٣٣٠ ، والسبعة في القراءات: ٢٩٨-٢٩٩ ، واعراب القراءات السبع ابن خالويه: ج١/٢١٧ ، والتذكرة : ٣٤٩ ، وحجة القراءات : ٣٠٣ ، والنشر في القراءات العشر : ج٢/٢٧٣
- (٦٦) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ج٣/٧٥ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٤٨٥ ، والموضح في وجوه القراءات : ج١/٥٦٧ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد : ج٣/١٦٨ .
- (٦٧) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : ج١/٤٨٥ ، والموضح في وجوه القراءات : ج١/٥٦٧ ، والفريد في اعراب القرآن المجيد : ج٣/١٦٨ .
- (٦٨) الموضح في وجوه القراءات : ج١/٥٦٧ .
- (٦٩) الوقف والابتداء للقسطلاني : ج١/٣٦١ .
- (٧٠) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ج١/٣٨٠ ، والبحر المحيط : ج٤/٤٣١ ، والدر المصون : ج٥/٥٢٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ج٩/٤٠٨ ، ولطائف الاشارات : ج٢/٥٣٥ .
- (٧١) ينظر : كتاب سيبويه: ج٣/٩٠-٩١ ، واعراب القرآن للنحاس : ٣٣٤ ، والحجة في علل القراءات : ج٣/٧٥ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٤٨٥ ، وشرح الهداية : ٣١٧ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ج١/٣٨٠ ، ولطائف الاشارات : ج٢/٥٣٥ .
- (٧٢) معاني القرآن واعرابه : ج٢/٣٩٣ .
- (٧٣) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ج٣/٧٦ ، وكشف المشكلات : ٤٨٨ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ج١/٣٨٠ ، والدر المصون : ج٥/٥٢٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ج٩/٤٠٨ ، وديوان الشاعر : ص١٨٣ .
- (٧٤) كشف المشكلات : ٤٨٨-٤٨٩ .
- (٧٥) ينظر : اعراب القراءات الشواذ : ج١/٥٧٧ ، والبحر المحيط : ج٤/٤٣١ ، والدر المصون : ج٥/٥٢٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ج٩/٤٠٨ ، ولطائف الاشارات : ج٢/٥٣٥ .
- (٧٦) ينظر : الوقف والابتداء : ج١/٣٦١ ، والكشف عن وجوه القراءات: ج١/٤٨٥ ، والمكتفى : ٢٨١ .
- (٧٧) ينظر : كتاب سيبويه : ج٣/٩٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٣٣١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ج١/٤٨٥ .
- (٧٨) كتاب سيبويه : ج٣/٩٠ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د. ط / ١٤٢٦هـ .
- اعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه النحوي (ت ٣٧٠هـ)، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، د. ط .
- اعراب القراءات الشواذ: ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السيد احمد عزوز، عالم الكتب ، بيروت - لبنان، ط ١ / ١٩٩٦م - ١٤١٧هـ .
- اعراب القرآن: ابو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ، ط ٢ / ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي): ناصر الدين الشيرازي (ت ٦٩١هـ)، اعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، د. ط .
- إيضاح الوقف والابتداء: ابو البركات محمد بن القاسم بن الانباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد مهدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ٢٠١٠م .
- البحر المحيط: ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط ١ / ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ .
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث - القاهرة ، د. ط / ٢٠٠٦م .
- البيان في غريب اعراب القرآن: ابو البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط / ١٩٨٠م .
- تأويل مشكل اعراب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢ / ١٩٧٣م - ١٣٩٣هـ .
- التبيان في اعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: سيد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع ، ط ١ / ٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ .
- التبيان في تفسير القرآن: الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ آغا بزرك الطهراني، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، د. ط .

- التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رُشدي سويد، راسم للدعاية والنشر، ط ١/١٩٩١م - ١٤١٢هـ .
- تفسير التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر ، د.ط/١٩٨٤م
- تفسير الكشاف: أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان ، ط ٣/٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ .
- التمهيد في علم التجويد: الحافظ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د.غانم قُدوري الحمد ، مؤسسة الرسالة ناشرون للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان، ط ١/٢٠٠١م - ١٤٢١هـ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد محسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١/٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ .
- جمال القراء وكمال الاقراء : علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب ، مكتبة التراث، مكة المكرمة ، مطبعة المدني ، ط ١/١٩٧٨م .
- حجة القراءات : أبو زُرعة بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الافغاني ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان ، ط ٥/١٩٩٧م - ١٤١٨هـ .
- الحجة في القراءات السبع : ابو علي الفارسي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق : الشيخ عادل عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، د. أحمد عيسى المعصراني ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١/٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ
- ديوان الشاعر أبي دؤاد الإيادي: جمعه وحقّقه: أنوار محمود الصالحي، و.د أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ، سوريا- دمشق ، ط ١/٢٠١٠م - ١٤٢٣هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبي) (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، د.ط / ١٤٠٦هـ .
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية: أ.د علي جابر المنصوري، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط ١/٢٠٠٢م .
- السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق : د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د.ط .
- شرح المفصل للزمخشري: ابن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع فهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، ط ١/٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ .
- شرح الهداية : أبو العباس المهدي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق ودراسة : د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد بالرياض ، د.ط .

- ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ، د. ط/١٩٩٤م .
- الفعل زمانه وبنيته: أ.د إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٣/١٩٨٣م-١٤٠٣هـ .
- الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد: الحافظ المنتجب الهمذاني(ت١٤٣هـ)، حقق نصوصه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع ، ط١/٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ .
- كتاب سيبويه : ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣/١٩٨٨م-١٤٠٨هـ .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: أبو الحسن الباقلوي(ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط/١٩٩٥م-١٤١٥هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع : مكي بن ابي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط/١٩٧٤م-١٣٩٤هـ .
- اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل الدمشقي الحنبلي(ت٨٨٠هـ)، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ، ط١/١٩٨٨م-١٤١٩هـ .
- لسان العرب : ابن منظور الافريقي(ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي أكبر، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم الشاذلي ، دار المعارف - القاهرة ، د. ط .
- لطائف الاشارات لفنون القراءات : أبو العباس القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق ودراسة: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط١/٢٠١٣م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية (ت٥٤١هـ)، تحقيق: محمد أبو الاجفان ، دار ابن حزم ، د.ط/١٤٢٣هـ .
- مشكل اعراب القرآن: مكي بن ابي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط٢/١٩٨٤م-١٤٠٥هـ .
- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء : الشيخ محمود خليل الحصري، مكتبة السنة بالقاهرة ، ط١/٢٠٠٢م .
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الاوسط)(ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١/١٩٩٠م-١٤١١هـ .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، علم الكتب ، بيروت ، ط١/١٩٨٨م-١٤٠٨هـ .

- معاني القرآن واعرابه: أبو اسحاق إبراهيم بن سريّ المعروف بـ(الزجاج)(ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، علم الكتب ، بيروت ، ط١/١٩٨٨م-١٤٠٨هـ .
- معجم القراءات : د، عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١/٢٠٠٢م-١٤٢٢هـ .
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: أ.د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الاداب ، القاهرة ، ط١/٢٠١١م .
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريّا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ، د.ط /١٩٧٩م .
- مفتاح العلوم :يوسف بن محمد بن علي السكاكي(ت٦٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١/ ٢٠٠٠م .
- المكتفى في الوقف والابتداء: أبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة ، ط٢/١٩٧٨م .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء:أحمد بن محمد بن عبد الكريم الاشموني(ت ق ١١)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط٢/١٩٧٣م .
- الموضح في وجوه القراءات: الفسوي النحوي المعروف بـ(ابن ابي مريم)(ت٥٦٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. عُمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة -جدة ، ط١/١٩٩٣م-١٤١٤هـ .
- النشر في القراءات العشر : للحافظ ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، تحقيق : الاستاذ محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، د.ط .
- الوقف والابتداء : أبو العباس القسطلاني(ت٩٢٣هـ)، تحقيق : د. كامل ناصر سعدون الزبيدي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١/٢٠١٥م .
- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم : أ.د عبد الكريم إبراهيم عوض صالح ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط٤/٢٠١٤م-١٤٣٥هـ .